



أوضح رئيس هيئة التفاوض العليا، نصر الحريري، أن اللجنة الدستورية التي ستشكلها الأمم المتحدة من أجل الحل السياسي في البلاد، تتكون من النظام والمعارضة والخبراء بنسبة الثلث لكل طرف.

وأشار الحريري - خلال إفطار نظّمته هيئة التفاوض في إسطنبول- إلى أن "اللجنة الدستورية ستكون ما بين 45 - 50 عضواً، وتحاول الأمم المتحدة تقسيمها لثلاثة أقسام"، لافتاً في نفس الوقت إلى أنه لم يتم الحديث عن اللجنة -حتى الآن- إلا بالأسماء، وأضاف: "العدد والرئاسة، وآلية اتخاذ القرار، وكيفية اعتماد القرارات، كل هذا لم يبدأ الحديث عنه".

وتوقع رئيس هيئة التفاوض، أن اللجنة لن تتشكل بأقل من 3 أشهر، مرجعاً ذلك إلى الاختلافات الكبيرة بين الأطراف، كما نوه إلى أن نظام الأسد يريد الأغلبية، وأن يكون له الإجماع، وأن تكون اللجنة في دمشق.

وكانت روسيا قد عقدت مؤتمر سوتشي مطلع 2018 بحضور 1600 شخصية معظمها محسوب على النظام، ونتج عن المؤتمر تشكيل لجنة لإعادة كتابة الدستور، والدعوة لإجراء انتخابات ديمقراطية.

وفي خطوة لاحقة أعلن المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، عن تشكيل لجنة لصياغة الدستور، على أن تتكون اللجنة من ثلاث جهات، ثلث من جانب النظام السوري، وثلث من المعارضة، وثلث من طرف الأمم المتحدة.